نص ردن

▪ علاء حسن

نضال خلف الحدود

الكثير من اعضاء القائمة العراقية المقيمين في عواصم عربية واجنبية، كثفوا جهودهم في الآونة الاخيرة للدفاع عن المصالح الوطنية ، لأنهم كما يزعمون يتعرضون للملاحقة او الاعتقال في بغداد من قبل الاجهزة الامنية ، ليس بوصفهم مطلوبين ، ولكن لمواقفهم في تحقيق مطالب الشعب العراقي ، وفي لقاء مع صحيفة عربية ، قال ممثل القائمة العراقية في الولايات المتحدة وزير الكهرباء الاسبق ايهم السامرائي، انه شارك في مؤتمر دولي ، عقد في العاصمة الفرنسية باريس بتاريخ ٢٠ /١ لبحث ازمة سكان مدينة اشرف ، وانه طالب مع المشاركين بضرورة حماية المعسكر من قبل الامم المتحدة والمجتمع الدولي، لان النظام الحالي في العراق ضعيف جدا، ويتبع الأوامر الصادرة إليه من النظام الإيراني.

ومن المستحسن نقل حديث الوزير الاسبق بالنص وبين قوسين (والتاكيد على الجانب الأمريكي بالتدخل بشدة لأنه السبب بما يحدث لهم الآن وذلك من خلال إعطاء جميع الضمانات لهم بالحماية الكاملة من أي خطر قد يصيبهم من خلال السفير الأمريكي المتواجد حاليا في العراق بأن يقوم بواجبه بحماية هؤلاء السكان العزل لحين إيجاد حل لهم) .

السامرائي هو اول وزير للكهرباء في العراق الجديد ، وتم توقيفه على امل تقديمه للقضاء لاتهامه بملفات فساد ، ولكنه تمكن من الهرب ، لكونه يحمل الجنسية الاميركية فغادر البلاد ليخوض المعترك النضالي في الخارج ، دفاعا عن العراقيين وضيوفهم من سكان اشرف، بحسب حديثه للصحيفة العربية.

وفي عاصمة عربية ، اعلن قيادي بارز في القائمة العراقية عقد اجتماع سري في تركيا لقوى رافضة للعملية السياسية ، ممثلة بهيئة علماء المسلمين وعناصر من حزب البعث المحظور لبلورة موقف مشترك يتعلق بدورها في المرحلة المقبلة ، من دون توضيح الدور، والخيارات المعتمدة ، هل عن طريق تنفيذ انقلاب عسكري؟ او عن طريق اسلوب اخر ، لتحقيق مطالب الشعب العراقي كما يقول المناضلون في الساحة الدولية والاقليمية ، وبدورها نفت هيئة علماء المسلمين عبر تصريح لاحد اعضائها تلقيها دعوة تركية للمشاركة في الاجتماع السري.

في زمن النظام السابق كان اعلامه الرسمي، يتهم المعارضين ، بانهم عملاء لخدمة الاجنبي ويتآمرون على ابناء شعبهم مقابل الحصول على حفنة دولارات والاقامة لايام معدودة في فنادق السوبر ستار لتنفيذ مخططات مريبة ، ومع الاعتراض على هذه النظرية، لكونها تنطلق من نظام استبدادي كانت له اساليبه المعروفة في التعامل مع معارضيه ، مازالت وسائل اعلام عربية ومحلية، تروج لظهور" مناضلي الفنادق" لانهم تركوا الخنادق ، وفضلوا الاقامة في الخارج معتمدين على رواتبهم الضخمة ، لانهم كانوا نوابا او مسؤولين سابقين ، وتصريحاتهم المتكررة ضد العملية السياسية، وهم حتى يوم قريب كانوا مشاركين فيها ، تلقى استجابة من بعض الاطراف الاقليمية ، وخصوصا المنزعجين من الديمقراطية في العراق ، على الرغم من خطواتها المتعثرة ، وحديث ايهم السامرائي ، لا يخدم من قريب او بعيد سكان مدينة اشرف والقائمة العراقية التي يمثلها في الولايات المتحدة .

مصادر لـ(المدى): بعضهم عمل في مقرات الجيش الأميركي وتم تسريحه

لجنة الدفاع متخوفة من استغلال العمالة الأجنبية كمصادر معلومات للجوار

مخاوف ابدتها لجان برلمانية متخصصة في الامن، من امكانية استغلال الدول الاقليمية للعمالة الاجنبية المتواجدة في العراق، ويرى خبراء امنيون ان هذه الشريحة من الممكن ان تتحول الى ادوات نقل معلومات الى بعض الجهات الارهابية، كما طالبوا الحكومة بوضع خطة مراقبة شديدة على تحركاتهم.

□ بغداد / دعاء آزاد

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من جانبها، نأت بنفسها عن مجموعة كبيرة من العمال الاجانب، وقالت انهم دخوا الى العراق بطرق غير رسمية وبالتالي لم يأخذوا الرخصة الامنية ورغم ذلك فهم يمارسون اعمالهم خلافا للقانون.

وتؤكد مصادر امنية في وزارة الداخلية لـ(المدى) "ان الكثير من العمال الاجانب الذي كانوا في مقرات الجيش الاميركي تم فسخ تعاقداتهم بعد الانسحاب، وتحولوا بعد ذلك الى العمل في شركات خاصة دون رقابة عليهم خصوصا على ما لديهم من معلومات حول تفاصيل هذه المقرات مما يجعلهم صيدا سهلا من قبل الجماعات المسلحة التي تبحث عن معلومات كافية لاستهدافها بعد ان تم شغلها من قبل القوات العراقية".

ودائما ما تحدث خروق امنية في البلاد تلقي الحكومة وبعض الجهات السياسية بالمسؤولية على مجاميع مسلحة مدعومة من الخارج.

لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب، اكدت وجود مخاوف كبيرة من احتمال استغلال الجماعات الارهابية للعمالة الاجنبية كمصادر معلومات لدول الجوار.

وقال حاكم الزاملي في مقابلة مع (المدى) امس "بالفعل توجد هكذا مخاوف، فالمخابرات قبل ٢٠٠٣ كانت مفعلة، لكن الامر اختلف الان وبالتالي فاننا نفتقد اليوم الى قاعدة بيانات عن الطبيعة الامنية لهذه الشريحة".

وانتقد الزاملي دور السفارات العراقية في الخارج وقال "انها لم تأخذ دورها في هذا الصدد، كان عليها جلب هذه المعلومات حين يتم طلب الفيزا من قبل العمال الاجانب لاننا معرضون للاخطار ومهددون بالارهاب وساحة الوكالات الاستخبارتية بعد ان استغلت فتح الحدود والتواجد الاميركي خلال سنوات خلت".

وطالب عضو لجنة الامن والدفاع بتدقيق الاوراق الثبوتية للعمال ومراقبة عملهم جيدا في الساحة حتى لا يمكن استغلالهم كمصادر معلومات او تنفيذ عمليات ارهابية"، كاشفا عن تشريع قانون يحدد العمالة الخارجية للاسباب التي تم ذكرها بالاضافة الى استفحال البطالة في البلاد".

من جانبه اوضح عضو اللجنة حامد المطلك ل(المدى) قائلا" ان البلد عرضة للجواسيس والتدخلات الخارجية والوضع الامني فيه غير مستقر لذلك لا استبعد ان تستخدم العمالة الأجنبية كجواسيس ، واضاف لا استطيع ان اقول ان اللجنة تراقب لانه كان الاجدر بها ان تراقب الخروق الامنية".

فيما بين الخبير الامني توفيق الياسري في تصريح لـ(المدى) "ان على الدولة ان تبذل مجهودا مضاعفا لمراقبة هؤلاء العمال وكذلك على الشركات التي تستوردهم ان تتولى هي الاخرى مسؤولية مراقبتهم ، فالمسؤولية هنا تضامنية ولا تقع على عاتق جهة دون الاخرى".

واكد وكيل وزير العمل دارا حسن رشيد في تصريح لـ(المدى) "ان هناك كثيرا من العمال دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة وانهم لم يحصلوا على الرخصة الامنية اما العمال الذين حصلوا على تلك الرخصة فلا مخاوف حولهم وعلى الجهات الامنية مراقبة الموضوع لاننا لسنا مختصين بملاحقتهم انما دورنا يقتصر على استصدار الرخص لهم".

طلبة الجامعات يناشدون وزير التعليم العالي إلغاء الامتحانات الوزارية "المخيفة"

□ كربلاء / المدى

ناشد طلبة في جامعة كربلاء وزير التعليم العالي والبحث علي الأديب إلغاء القرار الذي صدر بجعل الامتحانات الوزارية مركزية. كونه أصبح شبحا مخيفا عليهم واثر حتى على أدائهم لامتحانات نصف السنة التي تجري وقائعها الآن ويقولون انه لن يحقق النتائج المرجوة منه إذا ما كان الهدف معالجة لحالات فساد فيما يقول أساتذة جامعات إن القرار يميل إلى كونه رقابيا على الأستاذ الجامعي أكثر منه فائدة الطالب لان الأستاذ هنا لن يكون له دور مهم في مراقبة أداء عام دراسي كامل على طلبته وهذا هو الخطأ فيما يقول مسؤول في مجلس المحافظة وهو أستاذ جامعي ان المشكلة تكمن في ان الأسئلة تباع في بعض الأحيان أو ان الأساتذة يشيرون بشكل مباشر أو يقعون تحت الضغط والعلاقات إلى نوع الأسئلة يقول الطالب احمد من كلية الهندسة إن الامتحان المركزي لن يكون مفيدا بل مضرا ليس لان الطالب يخاف من أسئلة الامتحانات فهو قد جربها في السادس الإعدادي وقبلها في الثالث المتوسط ولكن المشكلة تكمن في اختلاف الرؤى والمنهج والطريقة والإعداد والمختبرات. ويوضح احمد أن مواد كلية الهندسة التي ندرسها في المرحلة الثانية مثلا يتم تدريسها في كليات أخرى مناظرة في جامعات أخرى وهذا ما سيسبب الخلل المنهجي والعلمي فكيف توضع الأسئلة هل على أساس المرحلة الأولى التي تدرس فيها هذه المادة أم على أساس المرحلة الثانية بالنسبة لنا.

فيما تقول الطالبة زينب من كلية القانون ان المشكلة في المناهج وليس الخوف من الامتحانات المركزية لان هذا يعني إذا ما كانت الموضوعة هي الخوف ان الأستاذ هو الذي يقوم بإعطاء الدرجة لهذا الطالب دون الآخر. وتضيف ان الكثير من المناهج يختلف من كلية إلى أخرى فمثلا كلية القانون بجامعة بغداد لا تدرس كل المواد التي ندرسها نحن والعكس صحيح فمثلا جاءت طالبة إلى كليتنا كاستضافة من جامعة بغداد وحين عادت إلى كليتها الأصلية طلب منها الامتحان في المواد التي لم تدرسها في جامعة كربلاء وهكذا في جامعات أخرى في المرحلة الأولى أو المرحلة الثالثة وهكذا. ويشير إلى ان بعض المواد لدينا في الكلية هي موجودة في الكيات المناظرة لما في جامعات أخرى وهذا ما سيسبب الخلل المنهجي والعلمي فكيف توضع الأسئلة هل على أساس المرحلة الأولى التي تدرس فيها هذه المادة أم على أساس المرحلة الثانية بالنسبة لنا.

فيما تقول الطالبة زينب من كلية القانون ان المشكلة في المناهج وليس الخوف من الامتحانات المركزية لان هذا يعني إذا ما كانت الموضوعة هي الخوف ان الأستاذ هو الذي يقوم بإعطاء الدرجة لهذا الطالب دون الآخر. وتضيف ان الكثير من المناهج يختلف من كلية إلى أخرى فمثلا كلية القانون بجامعة بغداد لا تدرس كل المواد التي ندرسها نحن والعكس صحيح فمثلا جاءت طالبة إلى كليتنا كاستضافة من جامعة بغداد وحين عادت إلى كليتها الأصلية طلب منها الامتحان في المواد التي لم تدرسها في جامعة كربلاء وهكذا بمعنى ان الطالب هنا هل يمتحن مركزيا على أساس ما أخذه في كليته الجديدة أم على أساس ما كان في كليته السابقة قبل أن يعود إليها وهذه معضلة لم تحلها الوزارة لان الطالب سيبقى محملا بالمواد التي لم يدرسها في إحدى الكليتين. في حين يقول الطالب مهدي حسين ان المشكلة إذا ما كانت هي الحد من الفساد فاعتقد ان هذا الأمر لن يحل من خلال الامتحانات الوزارية لان الفاسد موجود في الحالتين وبإمكانه أن يعطي المعلومات كما حدث في احد امتحانات البكالوريا للصف السادس الإعدادي قبل عامين على ما أتذكر وكانت النتيجة هي قيام وزارة التربية بإعادة الامتحان بمعنى ان الطالب الذي بإمكانه أن يشتري الذمم هو ذاته موجود لان الذي يشترى سهل علي أن يبقى رخيصا. إلا إن الطالبة مها تؤكد اننا نخاف من هذا الأمر ونخاف أن يكون الامتحان مركزيا ليس لأننا نخاف الرسوب لان نظرة واحدة لنتائج الأستاذة نجد ان عدد الذين حملوا بالمواد إلى الصف الأخر أكثر من الناجحين وهذا يعني ان الأستاذ لا ينافق ولا يعطي من سمعته على حساب طالب أو طالبة إلا من كان هو في طبعه كذلك. ولكن الخوف كما تقول مها هو باختلاف المناهج وطرق التدريس فعلى أي حل نقوم بالإجابة فبين أستاذ وأستاذ طرق وأهداف وأساليب ثم المواد التي تم تحميلها من الصف الذي سبق هل نمتحن بها كذلك على الطريقة المركزية. وناشدت مها وزير التعليم العالي لمراعاة أبنائه الطلبة كما تقول وتؤكد ان مصير آلاف الطلبة سيكون مرهونا بهذا الأمر لان الجميع لا يريد مثل هذا الامتحان واعتقد ان الأمر واضح وليس له علاقة بالنتائج أن تكون أكثر علمية لان الأستاذ إذا ما كان فاشلا فان النتائج هنا أو هناك ستكون فاشلة.

ويعتقد أستاذ جامعي أن القرار يأتي ضد الأستاذ الجامعي بالدرجة الأولى كونه يأتي بصفة رقابة عليه لأنه لن يضع الأسئلة ولن يقوم بتصحيح الأجوبة الامتحانية ولن يتدخل في وضعها فقط سيكون مراقبا في القاعة الامتحانية واعتقد ان هذا خسارة لمكانة الأستاذ أمام طلبته وهذا ما وجدناه واضحا منذ الآن إذا بدأت العلاقة ما بين الطالب والأستاذ تهتز لان الطالب عرف ان النتيجة ليست التي يدرجها أستاذه بل هي التي تأتي إليه من الامتحان الوزاري وكأننا لسنا في تعليم عال بل في تعليم ثانوي وهو تعليم موحد من الشمال إلى الجنوب وجميع المدارس تأخذ المادة ذاتها. وأضاف ان المشكلة تكمن على أساس الحد من مشكلة الفساد وهذا لن يحل المشكلة واعتقد أنها تهمة قد تكون باطلة لان أستاذا أو أستاذين لا يمكن لهما أن يلوثا سمعة أكاديميين هم من ارقى الأساتذة في العالم والدليل ان الجامعات العالمية مفتوحة الأبواب لنا ولكننا فضلنا البقاء في العراق لأننا نعي ما نقوم به وهناك احترام لمكانة الأستاذ من قبل الوزير والوزارة وهناك دفاع عنهم ولكن الامتحان الوزاري سيسلب جزءا من هذه المكانة والاحترام لان الهدف كما سمعنا القضاء على المحسوبية والفساد وهذا لا يمكن له أن ينجح أو يحد. من جهته قال رئيس لجنة العليم العالي في مجلس محافظة كربلاء الدكتور علي عبد الفتاح الحسناوي وهو أستاذ جامعي قبل أن يرشح لعضوية المجلس ان القرار لم يأت اعتباطا بل جاء بعد دراسة وهناك لجنة متخصصة في الوزارة هي التي ستضع الأسئلة لتوزعها على الأقسام المتناظرة في الكليات والجامعات والمعاهد لعراقية بلا استثناء. ويؤكد ان الأمر جاء بعد تدقيق وتمحيص وقد تم التأكد من أن المناهج الدراسية موحدة في ضوء القطاعي الوزاري بمعنى ان المادة العلمية واحدة لذلك فمن اللائق أن تكون الامتحانات وزارية وهي ستكون على طريقتين الأولى ان يقوم كل أستاذ بوضع أسئلة وترسل عن طريق الجامعة إلى اللجنة المشرفة أو الطريقة الثانية وإن اللجنة وفي ضوء وحدة المناهج هي التي تضع الأسئلة وبالتالي الخروج بمجموعة من الأسئلة مراعية للظروف الفردية وتحقق المعرفة والفهم للطالب لذلك أقول على الطالب ألا يخاف كونه قد استوفى المنهج وفهمه من قبل أستاذه . ويؤكد انه لا يجب أن تفهم الامتحانات الوزارية على أنها ضد الأستاذ بل هي يراد منها أن يكون التعليم العالي في العراق مركزيا وهو موجود في دول العالم المقاربة وليس علينا أن نأخذ الدول المتقدمة التي وصلت قبلنا ولها إيديولوجيات مختلفة وتوجه فكري معين. والامتحانات لا تتعلق بالتدريسي أو تنتقص منه لان جهده سيكون واضحا من خلال الإجابات التي يدلي بها الطلبة بل أنها ستعلي من شأن التدريسي وتراعي مكانته من خلال تخليصه من وضع الأسئلة وتصحيحها وكذلك تخليصه من الكلام والانتقاد إذا ما وضع أسئلة صعبة مثلا وها يعني ان الامتحانات الوزارية ستنأى به عن الامتحانات. لكن الحسناوي يقول أن ثمة دراسات وصلت إلى الوزارة تؤكد ان الأسئلة تباع في بعض الجامعات والمعاهد أو ثمة أساتذة يشيرون بطريقة غير مباشرة أو بسبب العلاقات والمكاسب المادية من بعض الطلبة الذين يعولون على هذه الطريقة والحصول على إجابة وهذه الحالة كما يصفه الحسناوي تصل بالبلد إلى مستوى غير مقبول والامتحانات المركزية تصل به الى المستوى العلمي الصحيح لأنها تخلص هذا القطاع من الفساد على كل الميادين الطالب والأستاذ والموظف. وأعتقد على الطلبة ألا يخافوا وعلى الأستاذ ألا يعد الأمر قدحا به ولكن على الجميع إكمال المنهج لان الهدف أيضا هو إكماله للطالبة لذلك الامتحانات المركزية ضرورة مهمة.

أزمة جديدة في نينوى بسبب منصب مدير هيئة الاستثمار

□ الموصل / نوزت شمدين

رفض مجلس محافظة نينوى، الأسماء الثلاثة التي رشحتها محافظة نينوى لمنصب مدير هيئة استثمار نينوى، خلفاً للمهندس موفق يونس، الذي أحيل إلى التقاعد لبلوغه السن القانونية. وناقش المجلس وبحضور محافظ نينوى أثيل النجيفي خلال الجلسة ١١١ الدورية، الاسماء المرشحة وهي كل من حسن الرزو مدير هيئة الاستثمار وكالة، وسيل العمري معاون محافظ نينوى لشؤون الأعمار، وراكان العلاف. وأبدى عدد من أعضاء المجلس اعتراضهم على المرشحين، بسبب كونهم يعملون في مبنى محافظة نينوى، وعبر البعض عن استغرابهم من عدم وجود مرشح من خارج ديوان المحافظة. فيما أكد المحافظ ضرورة أن تدار هيئة الاستثمار من قبل شخصية كفوءة ، وقادرة على خلق فرص استثمارية وإعداد بيئة مناسبة لجذب المستثمرين المحليين والأجانب، ودافع عن مرشحي المحافظة بقوله أنهم مستوفون للشروط القانونية ويتمتعون بالكفاءة لإدارة الهيئة. وانتقد المحافظ الإدارة السابقة لهيئة الاستثمار مشيراً إلى أنها لم تقدم خلال السنوات الثلاث الماضية ما يطمح إليه مواطنو نينوى، وبات من الضروري ان تقوم بدورها خلال المرحلة المقبلة بإدارة جديدة وعلى أكمل وجه. ومباشرة بعد تلك الجلسة، طلب مدير هيئة الاستثمار وكالة حسن الرزو والمرشح لمنصب إدارتها، إعفاءه من مهامه، وكذلك فعل المرشحان الآخران، الأمر الذي دفع النجيفي للتعبير عن أسفه للطريقة التي تعامل بها مجلس المحافظة مع مرشحي المحافظة وقال أنه حاول تقديم أفضل الكفاءات الموجودة لشغل المناصب المهمة والحيوية التي تحتاج اليها نينوى، وهاهي تنسحب لانها لا تفتش عن المناصب، واستدرك : " البعض لا يدرك أننا من يجبا ان نسعى إلى الكفوئين لأنهم لن يأتوا الينا".

ووصف اعتراض عدد من أعضاء مجلس المحافظة على الاسماء المرشحة بأنه لدوافع شخصية أو سياسية، وتساءل " إذا كنا سنضع العراقيل أمام الاستثمار العراقي بأنفسنا، فكيف سنقنع المستثمر الأجنبي ".

عصام عايد عضو مجلس محافظة نينوى، أشار إلى أن القانون ينص على وجوب إجراء التعيينات في هيئة الاستثمار بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار، وأن لا يكون المرشح عضواً في مجلس المحافظة، أو نائبا للمحافظ أو معاوناً له، وبذلك لا يجوز لمعاون المحافظ سيل العمري وهي من بين الأسماء التي رشحتها المحافظة، أن تتولى منصب رئيس هيئة الاستثمار لأنها معاون لمحافظ نينوى.

المجلس صوت بالاجماع على قرار بإعادة الموضوع الى محافظة نينوى من أجل اختيار مرشحين جدد وعرضهم على مجلس المحافظة خلال شهر، وتكليف حسن الرزو بمهام رئيس هيئة الاستثمار لحين تعيين مدير جديد، غير أن الاخير وبعد يوم من ذلك قدم طلباً بإعفائه من مهامه محتجاً بذلك على الطريقة التي تعامل فيها المجلس مع ترشحه. وذكر دلدار زيباري نائب رئيس مجلس محافظة نينوى، أن اعتراض المجلس على المرشحين من قبل المحافظة، كان قانونياً، اذ لابد ان يكون المرشح لمنصب رئيس هيئة الاستثمار موظفاً مستمراً في الخدمة، وان لا يكون نائباً أو معاونا للمحافظ، وفي هذه الحالة فان احد المرشحين وهو راكان العلاف موظف متقاعد، والآخران معاونان للمحافظ. وتابع الزيباري، أن شهادة ايجابية قدمها المجلس تجاه المرشح الأبرز للمنصب، وهو حسن الرزو، عندما كلفه بإدارة الهيئة لحين تعيين مدير دائمي. وقال أن نينوى فيها كفاءات وخبرات كثيرة، ومن غير المعقول، ان لا يوجد غير هؤلاء الثلاثة مؤهلون لإدارة هيئة الاستثمار.